ثانياً: أنواع الرقابة على دستورية القوانين

1. الرقابة السياسية

- **المفهوم:**

تقوم بها هيئات سياسية مثل البرلمان أو لجان دستورية تابعة للسلطة التشريعية لضمان توافق القوانين مع الدستور.

- **المميزات :**
  - تتمتع بالمرونة وسرعة اتخاذ القرارات.
- **العيوب :**
  - قد تفتقر إلى الحيادية نظرًا لتأثرها بالاعتبارات السياسية.

2. الرقابة القضائية

- **المفهوم:**

يقوم القضاء بمراجعة القوانين للتحقق من دستوريتها، سواء قبل إصدارها أو بعد تطبيقها.

- **أنواع الرقابة القضائية :**
  - **رقابة الإلغاء :**
    - قبل صدور القانون: تعرف بـ **الرقابة الوقائية**، حيث يتم فحص مشروع القانون قبل إصداره لضمان عدم مخالفته للدستور.
    - بعد صدور القانون: تُعرف بـ **رقابة الإلغاء البعدية**، حيث تُلغى القوانين المخالفة للدستور بأثر رجعي.
  - **رقابة الامتناع :**
    - تقوم بها المحاكم العادية، حيث تمتنع عن تطبيق القوانين التي تخالف الدستور دون إلغائها.

الفرق بين رقابة الإلغاء ورقابة الامتناع

الوجه المقارنة	رقابة الإلغاء	رقابة الامتناع
الآلية	إلغاء القانون المخالف نهائيًا.	الامتناع عن تطبيق القانون المخالف فقط.
الأثر	عام ومُلزم لجميع السلطات والأفراد.	محدود بالحالة أو الدعوى المنظورة فقط.
الجهة المسؤولة	المحكمة الدستورية أو مجلس دستوري.	المحاكم العادية.

الآثار المترتبة على عدم دستورية القانون

1. **إلغاء القانون أو الامتناع عن تطبيقه:**
   القوانين التي تُعلن عدم دستوريتها تُلغى بأثر رجعي أو تُمنع من التطبيق في المستقبل.
2. **إعادة التوازن بين السلطات:**
   تصحيح الوضع القانوني وإعادة التأكيد على سمو الدستور.
3. **حماية الحقوق والحريات:**
   يضمن القضاء الدستوري حماية الأفراد من القوانين التي قد تُخالف النصوص الدستورية.
4. **تعزيز مبدأ سيادة القانون:**
   يترتب على بطلان القوانين المخالفة إعادة الثقة في النظام القانوني.